E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/98
24 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٣ و٢٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

بناء شراكة من أجل حقوق الإنسان

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
مقدمة		١ - ٧	٣
أولاً -	حقوق الإنسان: لغة الإنسانية المشتركة	٨ - ١٦	٤
	ألف - نحو ثقافة لحقوق الإنسان	٨ - ١٤	٤
	باء - التثقيف في مجال حقوق الإنسان	١٥ - ١٦	٦
ثانياً -	حقوق الإنسان: معالم الطريق المفضي إلى التنمية - المستدامة	١٧	٧
	ألف - الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان	١٧	٧
	باء - الحق في التنمية	١٨ - ٢٠	٧

المحتويات (تابع)

ثالثاً -	حقوق الإنسان: المساواة وعدم التمييز	٢١ - ٢٣	٨
رابعاً -	حقوق الإنسان: التحرر من الانتهاكات	٢٤ - ٢٧	٩
خامساً -	برنامج حقوق الإنسان: الاستجابة للاحتياجات	٢٨ - ٣٦	١٠
	ألف - اجراءات الوقاية والاستجابة - الأعمال الميدانية	٢٨ - ٣٠	١٠
	باء - التعاون التقني	٣١ - ٣٤	١١
	جيم - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٣٥ - ٣٦	١٢
سادساً -	برنامج حقوق الإنسان: توسيع نطاق الشراكات	٣٧ - ٤٠	١٢
سابعاً -	برنامج حقوق الإنسان: القدرات والتحديات	٤١ - ٥١	١٣
	ألف - آلية حقوق الإنسان	٤١ - ٤٦	١٣
	باء - المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان	٤٧ - ٥١	١٥
ثامناً -	عام ١٩٩٨ - عام حقوق الإنسان	٥٢ - ٥٩	١٦

مقدمـــة

١- يوافق هذا العام الذكرى الخمسين لإنشاء لجنة حقوق الإنسان، وهي أول هيئة دولية كُلّفت بولاية تأمين حقوق الإنسان العالمية، لذا كان هذا وقتا ملائما للإشادة بأعضاء هذا الجهاز الذي شهد طيلة تاريخه جهودا هائلة وإنجازات ضخمة، لكنه شاهد أيضا لحظات يأس عميق. صحيح أنه ما زال يتعين عمل الكثير لكن يمكننا تبين أن إنجازات الأعوام الخمسين الماضية قد تجاوزت بكثير حتى أكثر ما صاحب ميلاد اللجنة من توقعات متفائلة، إذ أفاد نصف قرن من العمل الحاسم في مجال حقوق الإنسان الناس في شتى أنحاء العالم. فليشجعنا هذا في التزامنا المستمر بمساعدة الناس الذين يعانون في ظل الاضطهاد على أيدي منتهكي حقوق الإنسان أو من ظروف أخرى تهين كرامتهم.

٢- والمجتمع الدولي يجد نفسه الآن في عشية أحداث هامة ستؤثر كثيرا في برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فجر القرن القادم، فالآن لم يبق سوى عام واحد على حلول الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستعراض السنوات الخمس لإعلان وبرنامج عمل فيينا؛ وبذلك يتيح عام ١٩٩٨ للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتقييم حالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم ولرسم مسار واضح لزيادة تمتع كل البشر في العقود القادمة بحقوق الإنسان.

٣- ونحن الآن نفهم بوضوح، بل بوضوح أكثر من ذي قبل، أن حقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من ثلاثة غايات الأمم المتحدة: السلم والتنمية وحقوق الإنسان وأنها تساوي الغايتين الأخريين. وقد قال السيد كوفي عنان للجمعية العامة، بعد انتخابه كالأمين العام السادس، "إن كل المشاكل القديمة - ولا سيما السلم والأمن فيما بين الأمم والعدالة الاجتماعية لشعوبها - ما زالت تواجهنا، لكن يتعين توسيع النهوج القديمة إزاء هذه المشاكل، ويتعين أن يظهر فهم جديد للسلم والأمن، وقد بدأ العالم يدرك الأسباب الجذرية العديدة للمنازعات، والإقرار بحقيقة كئيبة هي أن التعصب والظلم والاضطهاد - وعواقبها - لا تحترم حدودا وطنية". ويجري التشديد على هذا المنهج الكلي في وقت هائلة فيه التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان، لكن من حسن الحظ أن هناك توافقا متزايدا في الآراء يحبذ تقوية دور حقوق الإنسان في المساهمة في تحسين حياة الناس في المجتمعات التي يعيشون فيها وفي العلاقات الدولية الإيجابية. فلتظهر إذن في شتى أنحاء العالم شراكة من أجل حقوق الإنسان، توحد الناس والمؤسسات والدول من أجل كل إنسان. فالدوائر المعنية بحقوق الإنسان، إذ تعمل معا، ستجعل من برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برنامج كل الناس في كل مكان: فتجعله **قويا** للحيلولة دون وقوع انتهاكات حقوق الإنسان؛ **موثوقا** لحماية الضحايا والدفاع عنهم؛ **تفاعليا** يشكله كل الفاعلين المعنيين؛ **مرنا** للتفاعل مع الاحتياجات المتطورة؛ **مقنعا** لبناء شراكة في شتى أنحاء العالم من أجل حقوق الإنسان.

٤- وقد اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء، في دورتها الحادية والخمسين، الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وهذه الخطة، التي تتضمن تعزيز حقوق الإنسان باعتباره أحد مجالات عمل المنظمة ذات الأولوية، تعين بوضوح الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في القرن القادم: "وتأكيد أهمية حقوق الإنسان في جداول الأعمال الدولية والوطنية؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان؛ وتشجيع وتنسيق الأنشطة المضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة برمتها؛ وتشجيع التصديق العالمي على القواعد الدولية والتنفيذ العالمي لها والمساعدة في وضع قواعد جديدة؛ ودعم أجهزة حقوق الإنسان

الهيئات المعنية برصد التقيد بالمعاهدات؛ وتوقع الانتهاكات الجسيمة المحتملة والرد على الانتهاكات؛ والتركيز على إجراءات الوقاية من انتهاك حقوق الإنسان والتشجيع على إنشاء هياكل أساسية وطنية لحقوق الإنسان؛ والاضطلاع بأنشطة وعمليات ميدانية في مجال حقوق الإنسان؛ وتوفير الخدمات التعليمية والإعلامية والاستشارية والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان".

٥- وستستند أعمالنا المقبلة على الأساس الراسخ الذي بدأ إنشاؤه منذ عام ١٩٤٥ وأُثري إثراء ذا بال في الأعوام اللاحقة لانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وينعكس التطور الرائع في برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الزيادة في عدد التصديقات على صكوك حقوق الإنسان؛ وعدد أنشطة الأمم المتحدة الميدانية في مجال حقوق الإنسان، وعدد برامج التعاون التقني المنفذة في شتى أنحاء العالم، وعدد المؤسسات الوطنية المنشأة حديثا من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعدد أنشطة الرصد. وفي هذا السياق أيضا، يتجلى التقدم المحرز بوضوح في الأنشطة الوقائية، والبرامج الخاصة من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والسكان الأصليين والأقليات وما إلى ذلك. صحيح أن حقوق الإنسان ما زالت تواجه بوضوح تحديات ضخمة لكن برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أفضل عدّة اليوم لمواجهتها مما كان عليه من قبل.

٦- وينبغي أن تكون تقوية نظام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان عنصرا رئيسيا ونحن نتحرك صوب عام ١٩٩٨، فينبغي للدول التي لم تصدق بعد على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان أو تنضم إليها أو تخلف فيها أن تفعل ذلك بدون تحفظات. وينبغي تقوية الصكوك القائمة بتوسيع نطاق أنشطة رصد اتساق القوانين والممارسات الدولية مع القواعد الدولية التي قبلتها ووافقت عليها بحرية دول ذات سيادة. وينبغي تمكين الهيئات القائمة على أساس المعاهدات من إنجاز ولاياتها إنجازا تاما والارتقاء إلى مستوى توقعات الجماعات والأفراد في شتى أنحاء العالم، الذين يعتبرونها السلطة القانونية الدولية في ميدان حقوق الإنسان.

٧- ويعكس هذا التقرير توجه السياسة العامة الحالي والعناصر الموجهة لأعمال المفوض السامي، كما يعرض موجزا مختصرا لأنشطته منذ تقديم تقريره إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة (A/51/36).

أولا- حقوق الإنسان: لغة الإنسانية المشتركة

ألف- نحو ثقافة لحقوق الإنسان

٨- بدأ تاريخ الخمسين عاما من تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتقاد من صاغوا ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن كل شخص قد وُهب كرامة وحقوقا فردية على قدم المساواة مع غيره وأن هذه القيمة يتعين أن تحميها مجموعة من المبادئ الأساسية. هذا الالتزام برؤية مشتركة للحقوق المشتركة لكل الناس كان إلهاما وتحديا للمجتمع الدولي خلال العقود الماضية وما زال يشكل خطط وأعمال الحكومات والمنظمات الدولية. واسترشادا بهذا الالتزام يعمل المنظمات غير الحكومية والأفراد كعيون وآذان المجتمع الدولي ويتكلمون صراحة في حالة عدم الوفاء بمعايير حقوق الإنسان. وقد أفادت كل هذه المساهمات حياة عدد لا يحصى من الأفراد في شتى أنحاء العالم ويتعين أن تستمر في الأعوام القادمة.

٩- بيد أن سجل لجنة حقوق الإنسان وغيرها من أجهزة وهيئات حقوق الإنسان يبين أنه ما زال يتعين عمل الكثير بغية تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. فالآن والمجتمع الدولي يقترب من الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حان الوقت لاتخاذ خطوات جريئة نحو غاية فهم حقوق الإنسان والالتزام بها على المستوى العالمي. فيتعين الآن على المجتمع الدولي، مسترشدا بالمعاهدات والإعلانات والاتفاقات، أن ينتقل أيضا إلى مستوى أخلاقي أعلى تتغلغل فيه ثقافة حقوق الإنسان عقول وقلوب كل الناس، فتفضي هذه الثقافة في نهاية الأمر إلى تغيير عميق في الكيفية التي ينظر بها الأفراد والمجتمعات المحلية والدول والمجتمع الدولي بأسره إلى العلاقات في كل المسائل، فتجعل مثل هذه الثقافة من حقوق الإنسان جزءا من حياة الأفراد شأنه في ذلك شأن اللغة والعادات والفنون والعقيدة، فتصبح حقوق الإنسان بفضل هذه الثقافة الجديدة مجموعة القيم المشتركة التي تربط كل البشر سويا.

١٠- إن عملية العولمة تعرّض المجتمع الدولي أكثر من ذي قبل لتحديات حقوق الإنسان، لكنها تعمل أيضا كعامل حفاز لتطوير ثقافة لحقوق الإنسان، فمشاكل حقوق الإنسان غالبا ما تعبر حدود الدول، فيتطلب حلها بصورة متزايدة اتخاذ تدابير في إطار التعاون الدولي. وبهذا المعنى أصبح البشر في شتى أنحاء العالم جيرانا ينبغي لهم أن يكونوا على الاستعداد لمساعدة من يحتاجون إلى ذلك. وتساهم هذه الظاهرة في ظهور ثقافة لحقوق الإنسان تتميز بثرائها بسبب جذورها وهوياتها المتعددة الثقافات.

١١- وثقافة حقوق الإنسان معناها المسؤولية الجماعية والفردية، الآن ولأجيال قادمة، وهذه مسؤولية تقع على عاتق كل فرد، ولكن نصيب الحكومة في هذا الشأن نصيب حاسم، فلديها أكبر الإمكانيات وأقوى الوسائل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بفضل ما لديها من السلطات وبوصفها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية. ويقول إعلان وبرنامج عمل فيينا في فقرته الأولى: "إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق يكتسبها جميع البشر بالولادة، وإن حمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى الملقاة على عاتق الحكومات".

١٢- ويطلب العالم المعاصر من الحكومات الذهاب شوطا أبعد من ذي قبل في النهوض بمسؤوليتها عن حقوق الإنسان، فلم يعد كافيا الامتناع عن التدخل في حقوق وحريات الأفراد وعن انتهاكها، وإنما المتوقع من الحكومات أن تقوم بنشاط بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمنع المنازعات الإثنية والدينية، وتقضي على الجوع وتمحو الفقر المدقع، وتعزز التنمية المستدامة. فلا يمكن إزالة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان بدون اتخاذ الحكومات إجراءات حاسمة على المستويين الوطني والدولي. ويمكن للحكومات الاعتماد على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذه المساعي.

١٣- ولكي تتغلغل حقوق الإنسان في نسيج كل مجتمع يتعين على الأفراد لا مجرد فهم حقوقهم الأساسية وإنما أن يكونوا أيضا على استعداد لتكريس أنفسهم لها شخصيا، كل بطريقته، من أجل العمل الجاري لتأمين حماية هذه الحقوق. ومن البديهي أن هذا الالتزام الشخصي يمكن أن يأخذ أشكالا كثيرة، ابتداء من التصويت والمشاركة في الحياة المدنية للمجتمعات المحلية، والتحدث علنا باسم من لم تسمع أصواتهم. وهناك أمثلة لا حصر لها من شتى أنحاء العالم تبين بوضوح درجة استعداد هؤلاء الأفراد للعمل تأمينا لحماية حقوق الإنسان. ويتعين أن تصبح روح التكريس والمسؤولية هذه عنصرا طبيعيا في المجتمعات المحلية التي تقدر الخدمة والمشاركة المدنية والتثقيف فيما يتعلق بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويتعين تجديد مثل هذه

الجهود باستمرار تأمينا لتفهم كل جيل وقبوله للمسؤوليات المتأصلة في حياة المجتمعات التي يتمتع فيها كل البشر بحقوق الإنسان.

١٤- ويدرك الملتزمون بتأمين حقوق الإنسان للآخرين إدراكا تاما أن التزامهم هذا غالبا ما ينطوي على مخاطر شخصية، لكن دوائر حقوق الإنسان قد راعها أن تعلم بمصرع خمسة من موظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في رواندا وستة زملاء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تشيتشينيا، ضحّوا جميعا بأرواحهم على أمل تحسين حياة الآخرين. وينبغي لتضحيتهم هذه أن تلهم المجتمع الدولي في جهوده لضمان حقوق الإنسان لكل الناس.

باء- التثقيف في مجال حقوق الإنسان

١٥- إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو الأداة الأساسية لتوفير الثقافة في مجال حقوق الإنسان، وهي لا يمكن أن تزدهر إلا عندما يدرك الناس كلا من حقوقهم ومسؤولياتهم كأفراد وكأعضاء في المجتمعات الدولية والوطنية والمحلية، فحماية حقوق الإنسان حماية يقظة على المدى الطويل لا يمكن فرضها من علٍ، وإنما يتعين أن تنبع من طلب محلي متصل على حقوق الإنسان يأتي من الناس. فالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ليس مجرد غاية في حد ذاته وإنما هو يفضي أيضا إلى التمكين وبالتالي إلى التغيير؛ فهو يشكل بهذا المعنى مساهمة حاسمة دائمة في منع التجاوزات في مجال حقوق الإنسان واستثمارا في تحقيق مجتمع عادل رحيم.

١٦- وعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) إطار فعال لشراكات واسعة للتعاون في بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. وقد انقضى عامان من العقد، لذا كان الوقت مناسبا لأن يفكر المجتمع الدولي في خطة العمل على ضوء تنفيذها العملي، بغية تعيين أهدافها الرئيسية تعيينا أدق. ويوفر تقرير المفوض السامي بشأن تنفيذ خطة العمل (E/CN.4/1997/46) أساسا لهذا التفكير. ومن المشجع بصفة خاصة المبادرات العديدة على المستوى الوطني، التي هي من نقاط التركيز الرئيسية لخطة العمل. ويجري حاليا في عدد من البلدان تطوير تحالفات واسعة فيما بين الشركاء الحاليين والجدد من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان، فالأمر لا يقتصر على أهمية المشاريع الوطنية، إذ إن كل مبادرة - في الأحياء وفي المناطق الحضرية الشاسعة، في المدارس وعلى المستوى الجامعي، فيما بين نقابات العمال والدوائر الفنية - تمثل بالتأكيد مساهمة في هذا الصدد. فالتثقيف حركة لا مجرد هيكل للتعليم. وخلال اجتماع للعاملين في ميدان الثقافة في مجال حقوق الإنسان، عقده المفوض السامي مؤخرا في جنيف من ٢٧ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كان المنهج السائد في النقاش إزاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان يقوم على أساس مجموعة من الاستراتيجيات لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والدولية. وستساعد كثيرا في الأعمال المقبلة نتائج هذا الاجتماع. وسيواصل المفوض السامي دعم الأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وهو يتطلع إلى شراكات أقوى على كل المستويات في هذا الشأن.

ثانيا- حقوق الإنسان: معالم الطريق المفضي إلى التنمية المستدامة

ألف- الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان

١٧- أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (عام ١٩٩٣) بالصلة الوظيفية بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، فبدون وجود هياكل ديمقراطية يمكن للناس من خلالها المشاركة مشاركة نشطة في الحياة المدنية لمجتمعاتهم، وبدون استراتيجيات للتنمية السليمة اقتصاديا لتزويد الناس بالمتطلبات المادية للحياة، لا يمكن ضمان حقوق الإنسان ضمانا تاما. ولا يقل عن ذلك أهمية أن التنمية أكثر من مجرد النمو الاقتصادي، لذا ينبغي أن تتضمن معايير التنمية المستدامة توفير حماية أفضل لكل حقوق الإنسان: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن حماية من هم أكثر ضعفا ومن افتقروا. والجهود التي يبذلها الآن برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شاهد على الاعتقاد بأن الأفراد، عندما توفر لهم المعرفة بحقوق الإنسان وأدوات الديمقراطية والتنمية، يمكنهم خلق مجتمعات أفضل لأنفسهم. وقد اتخذ الحق في التنمية مكانه المناسب كأحد المكونات الضرورية لمجتمع ديمقراطي يحترم كل حقوق الإنسان ويسعى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

باء- الحق في التنمية

١٨- إن الحق في التنمية - وهو حق عالمي غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان لكل فرد، حسبما أُكِّد من جديد في إعلان وبرنامج عمل فيينا - ينبغي ممارسته بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الإنمائية للأجيال القادمة والمقبلة تلبية عادلة. وتتطلب الصلة الأساسية بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان النظر إلى كل حقوق الإنسان باعتبارها عالمية مترابطة متساوية في الأهمية، ومفهوم الحق في التنمية يتيح الاعتراف بالروابط بين كل الحقوق فيتيح إدماجها معا في منظومة من الحقوق حسبما هو متصور من منظور مشاركة الفرد في التنمية المستدامة. وبالتالي يتضمن الحق في التنمية مكان الأفراد في المجتمع المدني، ومشاركتهم في تصريف أمور مجتمعهم المحلي، وأمنهم الشخصي، وقدرتهم على تحديد وتحقيق إمكانياتهم. بيد أن المنهج الكلي لحقوق الإنسان يتطلب إيلاء اهتمام خاص لمجالات حقوق الإنسان الأضعف موقفا في الوقت الحالي، فمن منظور إجمالي تحتاج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مزيد من الاهتمام في تحديد مضمونها وتقوية وسائل وطرق إعمالها.

١٩- والحق في التنمية أداة متزايدة الأهمية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يشعر به الكثير من الناس اليوم في مجتمعات في شتى أنحاء العالم. إن الفرصة للعمل والحصول على ما يكفي من الغذاء لا تقل في أهميتها الحاسمة بالنسبة لكرامة الإنسان والديمقراطية عن فرصة التصويت والتحدث بحرية. فكما هو الأمر في سائر حقوق الإنسان يحتاج إعمال الحق في التنمية، في المقام الأول، إلى ترجمته على المستوى المحلي. وبرنامج عمل التنمية وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية يقران إقرارا واضحا بأن الدولة هي المسؤول الرئيسي عن تنمية نفسها. وقد شدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على أن التنمية تسهل التمتع بكل حقوق الإنسان لكن لا يجوز الاستناد إلى عدم حدوث التنمية لتبرير تقليص حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وسواء أُعرب عن التنمية من حيث مسؤولية الدولة أو حقوق الإنسان الدولية فإنها تحتاج إلى قيادة حكومية كفؤ وسياسة وطنية متسقة والتزام شعبي قوي، وهي وسيلة لتأمين الديمقراطية على المستويات الوطنية والدولية، ولتحسين الدخول والصحة والخدمات الاجتماعية، وظروف

المعيشة العامة لكل الناس. بيد أن التنمية المستدامة تتطلب أيضا ترتيبات دولية ملائمة يمكن على أساسها عرض التعاون والمساعدة على البلدان والمجتمعات التي تحتاج إليهما. وقد أكد كل من مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما والموئل الثاني في اسطنبول أنه لا يجوز للمجتمع الدولي قصر مشاركته على المعونة الإنسانية، إذ إن تهيئة الظروف للتنمية المستدامة في شتى أنحاء العالم ذات أهمية قصوى في تأمين إعمال كل حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، إعمالا مناسبا. ولمساعدة الحكومات في جهودها بدأ المفوض السامي، متعاونا مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، تنظيم حلقات دراسية بشأن الحق في التنمية مع ممثلي المؤسسات الوطنية للتخطيط ووكالات وبرامج الأمم المتحدة.

٢٠- ولا غنى عن التعاون الدولي في إعمال الحق في التنمية. ويمكن لوكالات وبرامج الأمم المتحدة المكلفة بولايات في مجالات التنمية وحقوق الإنسان أن تقوم بدور حاسم في هذا الشأن. وكان أمرا حيويا أن أتيح لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم مساهمات في المؤتمرات الدولية المتصلة بالقضايا الاجتماعية وأن هذه المؤتمرات اعتمدت أحكاما ذات صلة بتعزيز حقوق الإنسان كل في مجال اهتمامها. وقد أقام المفوض السامي اتصالات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية والبنك الدولي والأونكتاد ووكالات أخرى، كلها تساهم في الإدارة السليمة وسيادة القانون وحماية الموارد البشرية - وهي مجالات يستهدفها برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنشطته. وهذا أساس طيب للعمل معا عن كثب. وفي إطار مركز حقوق الإنسان الذي يشرف عليه المفوض السامي هناك فرع خاص يتناول هذا المجال هو "فرع البحوث والحق في التنمية".

ثالثا- حقوق الإنسان: المساواة وعدم التمييز

٢١- ما زال تأمين المساواة في الحصول على حقوق الإنسان والقضاء على كل أشكال التمييز يمثلان تحديين عظيمين أمام المجتمعات المعاصرة، فالتمييز العنصري وكذلك المنازعات الإثنية ومعاداة السامية والعداء نحو العمال المهاجرين والمهاجرين والأجانب عموما أمثلة أليمة على الحواجز التي تحول دون حماية الحقوق والحريات. لذا ينبغي لروح من التضامن أن تجبَّ الميل نحو الأنانية وتصبح الأساس للعيش سويا في وئام. ومن الأولويات المركزية لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إزالة الأسباب الجذرية للتمييز ومكافحة مظاهره. وتحتاج جهود المنظمة إلى دعم على مستوى العالم وعلى المستويات الدولية والوطنية ومستوى القاعدة الشعبية.

٢٢- فينبغي للمجتمع الدولي دعم أنماط السلوك المناهضة للتمييز والتركيز على تعزيز وحماية حقوق جماعات مستهدفة محددة مثل النساء والأطفال والأقليات والسكان الأصليين والمعوقين. وقد وضعت الأمم المتحدة معايير قانونية تحظر التمييز وتوفر الأساس لتأييد إيجابي للمحرومين والضعفاء. ويتسنى اتخاذ إجراءات فردية ومشتركة على كل مستوى بفضل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وبرامج حماية الأقليات، والأنشطة الخاصة من أجل النساء والأطفال، وبرنامج التعاون التقني. وينبغي للمجتمع الدولي بذل قصاراه لمكافحة التمييز، فهو ينتهك تساوي كل البشر في الكرامة ويفضي إلى منازعات خطيرة تتمخض عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. فالآن ونحن على أعتاب قرن جديد يتعين تأمين أن تعيش الأجيال المقبلة في ظروف يلقى فيها كل إنسان الاحترام على قدم المساواة مع غيره من البشر، حيثما كان المكان الذي يعيش فيه وأياً كان منشؤه.

٢٣- ومن المشجع أن وكالات وبرامج الأمم المتحدة تدخل بصورة متزايدة في أنشطة مشتركة ترمي إلى مكافحة التمييز، وقد جرت في هذا الصدد تطورات هامة في عام ١٩٩٦ (A/51/36)، فقد بدأ المفوض السامي مؤخرا في إجراء مشاورات مشتركة بين الوكالات بشأن حماية الأقليات، وسينعقد الاجتماع الثالث بشأن هذه القضية الهامة قبل الدورة القادمة للفريق العامل المعني بالأقليات. كما كانت شتى أبعاد التمييز، ولا سيما ضد الجماعات العرقية والإثنية والنساء والأطفال، محط تركيز اهتمام الهيئات القائمة على أساس معاهدات حقوق الإنسان والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان. وترد المعلومات ذات الصلة بذلك في تقارير هذه الهيئات والآليات المقدمة إلى الجمعية العامة وإلى الدورة الحالية للجنة حقوق الإنسان.

رابعا- حقوق الإنسان: التحرر من الانتهاكات

٢٤- إن تحويل حقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة يمثل حتمية قانونية وأخلاقية سامية قطع المجتمع الدولي بأسره على نفسه أن يحققها، ومعناها تهيئة ظروف لرفاهية الناس والعلاقات السلمية بين الدول والتقدم في كل مجالات الحياة بالنسبة للأفراد والمجتمعات. ويدرك الفلاسفة وعلماء الأخلاق والمحامون والسياسيون إدراكا تاما مدى أهمية حقوق الإنسان بالنسبة لحياة المجتمع المدني والإدارة السليمة، ويدرك الاقتصاديون تكلفة تسوية حالات الطوارئ التي كان يمكن تفاديها لو عززت واحترمت حقوق الإنسان. وأخيرا وهذا هو الأهم يشهد الناس في كل أنحاء العالم باعتناقهم حقوق الإنسان باعتبارها مجموعة المعايير التي تحمي القيم الأساسية لتهيئة عالم أفضل. لذا ليس الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان حيثما كانت في خطر مجرد مسألة مبررة قانونيا وإنما هو يشكل أيضا مكونا ضروريا في السياسات الدولية والوطنية الموجهة نحو المستقبل. ويثبت أن حقوق الإنسان ليست مجرد أفكار نبيلة من تجربة البلدان التي اختارت انتهاج الطريق الشاق إلى التنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتي بدأت بالفعل تجني ثمار قرارها هذا في شكل تقدم اقتصادي وتدعيم سياسي واستقرار اجتماعي في صورة مترابطة معا. فحقوق الإنسان هي أدوات عملية لتشكيل حياة الناس في كل مكان.

٢٥- والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات والمقررون الخاصون القطريون والموضوعيون والأفرقة العاملة كلهم يتفقون على ضرورة أن يكون إعمال حقوق الإنسان في مركز الاهتمام الدولي، وهم يواصلون الإعراب عن قلقهم إزاء العراقيل التي تعترض سبيل تمتع كل شخص بكل حقوق الإنسان، وإزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وحالات حقوق الإنسان الصعبة في عدد كبير نسبيا من البلدان. وتسلط قرارات أجهزة الأمم المتحدة الأضواء على الفقر المدقع والمشاكل المتصلة بالتنمية المستدامة، والديون الدولية، والإفلات من الملاحقة والعقاب، والعنصرية وكراهية الأجانب، والتمييز ضد المرأة، والتعصب الإثني والديني، والهجرات الجماعية وتدفقات اللاجئين، والمنازعات المسلحة والإرهاب، وعدم سيادة القانون، وذلك باعتبارها عراقيل رئيسية أمام إعمال حقوق الإنسان إعمالا تاما. وقد وجهت تحذيرات متكررة إلى المجتمع الدولي من حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والتعذيب والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والعنف ضد النساء والأطفال والجماعات الضعيفة، ومشكلة الأشخاص النازحين داخليا، وما إلى ذلك.

٢٦- وكل من يتناولون إعمال حقوق الإنسان يدركون أنه ما من بلد بوسعه أن يرضى تماما عن سجله في مجال حقوق الإنسان، لذا يتعين تصور تعزيز وحماية حقوق الإنسان كجهد مستمر، على المستويين الوطني والدولي على السواء. ومن المهم بصفة خاصة أن تقوم الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في قراراتهما،

والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في آرائها، والآليات الخاصة في توصياتها، وأخيرا عامة الجمهور في مواقفه وإجراءاته، بإيلاء اهتمام خاص للحالات التالية: انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة الجماعية؛ رفض الحكومات مد يد تعاونها التام إلى أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان أو آلياتها؛ والتخويف والأعمال الانتقامية ضد الأفراد والجماعات الذين يسعون إلى التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويعلق المفوض السامي لحقوق الإنسان هو أيضا أهمية كبرى على هذه القضايا في حواره مع الحكومات واتصالاته بالمجتمع المدني.

٢٧- ومن الحيوي أن تنفذ بقوة ودونما تأخير التوصيات التي تعتمدها أجهزة وهيئات الأمم المتحدة المختصة. وفي حالات كثيرة تبين استجابة الحكومات استعدادها للرد بصورة بناءة على صوت المجتمع الدولي، ويواصل المفوض السامي إسهامه في هذه العملية وذلك بسبل منها الحوار مع الحكومات وبرنامج التعاون التقني. كما يتخذ خطوات لتحسين تنسيق الجهود بين شتى أجزاء أجهزة الأمم المتحدة تفاديا للتكرار بدون داع. فعلى سبيل المثال تتيح قنوات المعلومات عن المبادرات المعتزمة والجارية فيما بين الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، والمفوض السامي، تعاونا أكثر فاعلية وأقل تكلفة. ويدعم من هذه العملية التصور الأفقي الجديد لتدفق المعلومات في إطار مركز حقوق الإنسان بإشراف المفوض السامي.

خامسا- برنامج حقوق الإنسان: الاستجابة للاحتياجات

ألف- إجراءات الوقاية والاستجابة - الأعمال الميدانية

٢٨- يتعين على المجتمع الدولي العمل بهمة للقضاء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأزمات الإنسانية، فهي مآسي إنسانية تفضي إلى وجود الملايين من اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا، وإلى موت الأطفال والبالغين جوعا، والافتقار إلى الرعاية الطبية، ومستقبل يائس بالنسبة للآلاف الضائعين والمنسيين أحيانا حتى في أكثر البلدان تقدما. والمجتمع الدولي لا يريد أن يكون شاهدا ساكتا أو سلبيا ويؤيد بقوة التدابير التي تمنع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن تحقيق الكثير عن طريق التدريب والمساعدة في البرامج الوطنية والرصد. وتعزيز الأنشطة الوقائية في مجال حقوق الإنسان ليس حكيما فحسب من الناحية الإنسانية وإنما أيضا من الناحية الاقتصادية. وينبغي للمسؤولين عن تصريف الشؤون الدولية أن يكفلوا بصورة خاصة تمخض جهود المجتمع الدولي عن إجراءات حازمة تتخذ في الوقت المناسب بدون تأخير.

٢٩- وقد كان إنشاء وجود ميداني في مجال حقوق الإنسان بموافقة سلطات الدول المعنية من بين الابتكارات الرئيسية التي أدخلت في ظل ولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان تنفيذا لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد تبين من الخبرة أن إعمال حقوق الإنسان إعمالا فعالا تيسره كثيرا الأنشطة الموقعية. وفي بعض البلدان أنشئ الوجود في مجال حقوق الإنسان باعتباره مشروعا مستقلا، بينما يمثل في أخرى اشتراكا أوسع من جانب الأمم المتحدة كما هو الحال في برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا بجورجيا. وبعض العمليات تدمج معا وظائف المساعدة والرصد، بينما تقتصر ولاية غيرها على مجال المساعدة التقنية. ومرونة الوجود الميداني في مجال حقوق الإنسان من بين أقوى مميزاته. ولمركز حقوق الإنسان الآن، بإشراف المفوض السامي، مكاتب في ١١ بلدا في كل المناطق، في حين لم تكن هناك في عام

١٩٩٢ أنشطة ميدانية في مجال حقوق الإنسان. وقد افتتحت مؤخرا مكاتب ميدانية لحقوق الإنسان في أبخازيا (جورجيا) وكولومبيا، وغزه (فلسطين)، وزائير.

٣٠- ولم يتغير فقط كميا، وإنما أيضا نوعيا، اشتراك منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، ففي حالة المنازعات غير الدولية لا يقتصر الأمر على الجيوش النظامية، فهناك أيضا ميليشيات ومدنيون مسلحون قليلو الانضباط سلسلة الأوامر لديهم غير محددة تحديدا واضحا. وشائعة هي حالات الطوارئ الإنسانية التي تنطوي على موجات من اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا، وعادة ما يأتي في أعقاب مثل هذه الحالات انهيار مؤسسات الدولة، بما في ذلك الشرطة والقضاء، وانهيار القانون والنظام، فتصبح السلطات القائمة في وضع لا يسمح لها بتلبية الاحتياجات الناشئة. كل هذه الحالات تثير تحديات جديدة بالنسبة للأمم المتحدة، في الميدان والمقر على حد سواء. ولكي تكون الاستجابة فعالة يتعين أن تتضمن تشجيع المصالحة الوطنية وتدابير بناء الثقة وإقرار حقوق الإنسان وإعادة إنشاء حكومة فعالة، وهذا مجال للتعاون الوثيق فيما بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، التي ينبغي لها استخدام إمكانيات برامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني، وبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بفضل خبرته المشجعة في الميدان، على استعداد لمواصلة تطوير مثل هذا التعاون، سواء على مستوى المقر أو على أرض الواقع. وينبغي اعتبار ما لدى برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خبرة كبيرة ميزة هامة في المشاريع القطرية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

باء - التعاون التقني

٣١- يشكل برنامج التعاون التقني، الذي يوفر بموجبه المفوض السامي لحقوق الإنسان الخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية والمالية للبلدان، بناء على طلب الحكومات، جزءاً أساسياً من برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويوفر هذا البرنامج المساعدات الدستورية والتشريعية؛ ودعم البرلمانات في مجال حقوق الإنسان؛ والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ والمساعدة في تعزيز إقامة العدل (بما في ذلك تدريب الحقوقيين ورجال الشرطة وموظفي السجون في مجال حقوق الإنسان)؛ والمساعدة في إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان؛ والمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ ودعم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني[1].

٣٢- واستناداً إلى استعراض شامل لأنشطة البرنامج، وضع المفوض السامي التوجه التالي للسياسيات: يركز البرنامج على البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية وعلى أقل البلدان نمواً؛ ويمنح الاعتبار الأول للبرامج التي تتصدى للولايات الناشئة عن إعلان وبرنامج عمل فيينا وعن قرارات أجهزة الأمم المتحدة، مثل تدعيم القدرات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووضع خطط عمل وطنية، وبناء المؤسسات الوطنية.

٣٣- وسيستمر تدعيم برنامج التعاون التقني لتمكينه من القيام بمهامه المتزايدة. وقد شهد عام ١٩٩٦ تحسناً في إدارة البرنامج، وشمل ذلك تدريب الموظفين والحوار مع جميع الشركاء في البرامج. وبذلت جهود كبيرة في ميادين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية وفي إدخال منظور يراعي نوع الجنس في جميع الأنشطة. وبالاضافة إلى ذلك، فإن إدراج حقوق الإنسان في مجمل أنشطة التعاون التقني التي تنفذها الأمم المتحدة يوفر فرصاً أكبر لتهيئة مناخ يتيح إحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٤- ويمول برنامج التعاون التقني من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن صندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وقد تلقى الصندوق حتى الآن أكثر من ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في صورة تعهدات وتبرعات. واتخذت اجراءات لضمان الكفاءة في إدارة موارد صندوق التبرعات. وللوفاء بمهام البرنامج السريعة التطور، ينبغي وضع نهج جديد لتمويله ويرى المفوض السامي أن هذا النهج ينبغي أن يعتمد على زيادة التمويل من الميزانية العادية وتوسيع نطاق الشراكات مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ومع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، وعلى زيادة إسهام الحكومات المهتمة بتلقي المساعدات التقنية. وهذا النهج تعكسه المشاريع الخاصة التي يتزايد تمويلها أو تمويلها المشترك من الوكالات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

جيم - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣٥- هناك الآن تسليم بدور المؤسسات الوطنية المستقلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان كدور بالغ الأهمية في ضمان إعمال حقوق الإنسان على المستوى الوطني. فهذه المؤسسات تنهض بدور هام مُكمِّل لأعمال أجهزة الدول وتقوم، عند الاقتضاء، بتقديم المشورة لتصحيحها. كما أنها كثيراً ما تساعد أشد الأفراد ضعفاً وحرماناً وهم الأفراد الذين قد لا يمكنهم اللجوء إلى المحاكم أو إلى وسائل الحماية التقليدية الأخرى. وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أهمية إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها. ويلعب التعاون الوثيق مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع عدد من المنظمات المتعددة الأطراف دوراً هاماً في دفع هذه الجهود إلى الأمام.

٣٦- ويولي المفوض السامي اهتماماً خاصاً لتعزيز المؤسسات الوطنية القائمة ولإنشاء مؤسسات جديدة. وهناك مشاريع نفذت أو مُهيَّد لتنفيذها مؤخراً بهذا القصد في عدد من البلدان شمل بابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا ولاتفيا وملاوي ومنغوليا ونيبال. كما نفذت أعمال تستهدف تعزيز المؤسسات الوطنية القائمة في أندونيسيا والفلبين والهند. وبالاضافة إلى ذلك، قدمت مشورة أولية بشأن التشريعات الملائمة إلى عدد من البلدان من بينها بوروندي وتايلند وسري لانكا.

سادساً - برنامج حقوق الإنسان: توسيع نطاق الشراكات

٣٧- إن حقوق الإنسان، باعتبارها الأساس الأخلاقي للعلاقات الدولية، يجب أن تتخلل جميع أنشطة الأمم المتحدة. وقد أكد المؤتمر العالمي بقوة في عام ١٩٩٣ الحاجة إلى التعاون وتنسيق الجهود المتصلة بهذا الموضوع. وفي الوقت الحاضر، تسهم أنشطة الوكالات الإنسانية والإنمائية، كل منها في إطار ولايته، اسهاماً كبيراً في تعزيز حقوق الإنسان. ويسهم برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدوره، في تجنب الكوارث الإنسانية، والاصلاح بعد وقوعها، وفي التنمية الاقتصادية بتعزيز الاستقرار الداخلي للبلدان استناداً إلى احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون والحكم السليم. وقد أصبح التكامل بين برامج الأمم المتحدة حقيقة واقعة. وقد اتبع هذا المنظور في الخطة المتوسطة الأجل (١٩٩٨ - ٢٠٠١) لحقوق الإنسان ووفر إطاراً لإعادة هيكلة مكتب المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان. وبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو جزء من برنامج الأمم المتحدة ويتطلب الدعم المستمر لوكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. كما أن التعاون ضروري فيما يتعلق بالشركاء الآخرين أي: الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المدني بصورة عامة. وينبغي أن يتميز القرن الجديد بشراكة من أجل حقوق الإنسان على نطاق

العالم. وسيظل برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يسهم في تحقيق هذا الهدف، ويسعى إلى زيادة مقومات حقوق الإنسان.

٣٨- وإن توسيع نطاق الشراكات، على أساس الاحترام الكامل لولايات ومسؤوليات كل شريك، يفتح آفاقاً جديدة لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتوقعات اليوم هي نتاج للخبرة الايجابية الحديثة. وهناك نماذج للشراكات الموسعة يوفرها التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في لاتفيا ومنغوليا، وابرام إتفاق مؤازرة مع مصرف الموارد النرويجي للديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن دعم الأنشطة الميدانية، والتعاون مع لجنة الحقوقيين الدولية في إنشاء المكتب الميداني في كولومبيا، والدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للبرامج المنفذة في بوروندي ورواندا وكولومبيا، والدعم المقدم إلى اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومذكرات التفاهم المبرمة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ومع المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ ولجنة الأنديز للحقوقيين.

٣٩- ويولي المفوض السامي اهتماماً خاصاً للتعاون مع المجتمع المدني، وبخاصة مع المجتمع غير الحكومي - وهو أحد أركان برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأصبح التشاور الوثيق الذي يجريه المفوض السامي مع المنظمات غير الحكومية في برمجة أنشطة حقوق الإنسان، والزيارات الميدانية، واجتماعات أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والرد على انتهاكات حقوق الإنسان، ممارسة راسخة. وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان وبناء مؤسسات حقوق الإنسان، تعد المنظمات غير الحكومية شريكاً هاماً. وتجري المناقشات بصفة منتظمة مع المنظمات غير الحكومية في جميع المكاتب الميدانية. كما تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً بتوفير المعلومات لآلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وسيستمر تدعيم الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وزيادة فعاليتها، بعدة طرق من بينها المشاركة في تنفيذ مشاريع التعاون التقني وفي الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاستعراض الخمسي لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

٤٠- وينبغي وضع إطار قانوني سليم للحماية، من أجل تيسير العمل البالغ الأهمية في مجال حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد والجماعات وهيئات المجتمع. وفي هذا السياق، يناشد المفوض السامي، مشيراً كذلك إلى نداءات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان أن ينجز بأسرع ما يمكن مشروع الإعلان الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. وسيكون هذا الإعلان إسهاماً ملائماً في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

سابعاً - برنامج حقوق الإنسان: القدرات والتحديات

ألف - آلية حقوق الإنسان

٤١- إن آلية الأجهزة والاجراءات التي أنشأها المجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٥ في ميدان حقوق الإنسان تحتاج إلى تكييف مع الاحتياجات المتطورة. وقد اعترف المؤتمر العالمي بهذه الضرورة، وبخاصة لتعزيز تنسيق العمل وكفاءته

وفعاليته، وذلك بدعوته إلى إتخاذ تدابير فعالة لتحسين الآليات الخاصة المنشأة لضمان ورصد تنفيذ معايير حقوق الإنسان. وقد اتخذت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وسائر أجهزة وهيئات حقوق الإنسان إجراءات لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي. وبالاضافة إلى إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، أدخلت تغييرات ذات صلة على عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وعلى الآليات الخاصة للجنة. وفي الاجتماعات السنوية لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وللمكلفين بالولايات الخاصة التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان يُكرَّس معظم الوقت للنظر في كيفية تحسين عمل الأجهزة والاجراءات الخاصة بكل منهم. وبدأت اللجنة نفسها عملية التغيير. بيد أن الاستجابة للدعوة إلى الإصلاح تتطلب مزيداً من الجهود. والآن وبينما تشرع منظومة الأمم المتحدة بكاملها في معالجة مهمة تكييف برامجها وهياكلها مع تحديات القرن المقبل، وبينما يقترب برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الأحداث الهامة لعام ١٩٩٨، توفر الخطة المتوسطة الأجل (١٩٩٨ - ٢٠٠١) والمفوض السامي/مركز حقوق الإنسان الذي أعيدت هيكلته أساساً لإصلاح آلية حقوق الإنسان.

٤٢- وينبغي أن يهدف الاصلاح إلى جعل آلية الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر كفاءة من حيث التكاليف في أنشطتها الخاصة بالتعزيز والحماية؛ وأكثر استجابة للاحتياجات المتطورة؛ وقادرة على العمل بسرعة وعلى الاستجابة بشكل ملائم لحالات حقوق الإنسان؛ وأكثر شفافية ووضوحاً للعالم الخارجي. وبغية تحقيق ذلك، سيواصل المفوض السامي إسهامه عن طريق نظام أفضل للمعلومات والاستعراضات والدراسات وذلك بتوفير إطار لتنسيق العمل وأمانة أكثر قدرة على المساعدة. بيد أن الاصلاح يقتضي أيضاً قرارات تتخذها الحكومات، وبخاصة فيما يتعلق بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان وآلياتها. ويتطلع المفوض السامي إلى التعاون في هذا الصدد مع الحكومات ومع أجهزة وهيئات حقوق الإنسان. والمفوض السامي/مركز حقوق الإنسان على استعداد لتوفير الدعم التنظيمي لدراسة يجريها المجتمع الدولي للمسائل الأساسية، ومنها على سبيل المثال: ما هي الظواهر الخاصة في ميدان حقوق الإنسان التي تتطلب تدعيم أو اصلاح آليات الحماية ذات الصلة: هل هي حالات الطوارئ المتعلقة بحقوق الإنسان، أم هي حماية حقوق معينة أو جماعات ضعيفة معينة؟ وما الذي ينبغي عمله لزيادة فعالية الآلية والتقليل في الوقت ذاته من العبء الذي تفرضه مختلف اجراءات حقوق الإنسان على الحكومات؟ وكيف يمكن تيسير استفادة المجتمع المدني والأفراد من اجراءات وآلية حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن معالجة مشكلة الموارد البشرية والمالية في مجال حقوق الإنسان؟ وينبغي معالجة هذه المسائل للتوصل إلى اقتراحات محددة وعملية.

٤٣- وتجدر الاشارة إلى أن تأثير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على التشريعات والممارسات الوطنية متزايد باستمرار. فقرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري يُستشهد بها في المحاكم في شتى أنحاء العالم وتدرس في الجامعات والمؤسسات الأخرى. ويوضح تقرير المقرر الخاص للجنة المعنية بحقوق الإنسان عن متابعة الآراء أن عدداً كبيراً من الدول قد التزم بآراء اللجنة بتعديل تشريعاته والافراج عن السجناء ودفع تعويضات للضحايا. ويساعد برنامج التعاون التقني الدول في تنفيذ آراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

y

٤٤- ولتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، أعد المفوض السامي خطة عمل خاصة وفي ذلك الإطار تبرع الدول بأموال لتمكين المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان من استخدام خمسة موظفين أساسيين في عام ١٩٩٧ لتنفيذ الأنشطة المتكاملة للبحوث، واستعراض التشريعات والممارسات، وتحليل حالات دول بعينها، والاتصال بالمقررين الخاصين، والمساعدة في بناء الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الاستشارية الأخرى والمساعدة التقنية. وقد تمهد خطة العمل السبيل أمام خطط مماثلة

فيما يتعلق بآليات رصد المعاهدات الأخرى. وكلفت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، رئيسها بوضع برنامج عمل يشمل مجمل التدابير اللازمة لضمان إيلاء إهتمام كاف لتعزيز احترام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٥- وما زالت الآليات الخاصة بمواضيع بعينها تلعب دوراً هاماً في تنفيذ إلتزام المجتمع الدولي بتقليل عدد وجسامة إنتهاكات حقوق الإنسان، والقضاء عليها تماماً في نهاية الأمر. ويقوم المقررون والممثلون الخاصون، أو الأفرقة العاملة، بالتحقيق في وقائع ظواهر متنوعة مثل التعذيب، والاعدام خارج نطاق القضاء، والتعصب الديني، وممارسة العنف ضد المرأة، والمرتزقة، وإلقاء النفايات السمية، وحرية الرأي والتعبير، وغير ذلك. وهناك حالياً ١٨ آلية خاصة بمواضيع بعينها وهي: ١٢ آلية أنشأتها لجنة حقوق الإنسان و٥ آليات أنشأها الأمين العام[٢]. وأسندت إلى المقررين والممثلين القطريين للأمين العام ولاية متابعة تطورات حقوق الإنسان في ١٦ بلداً.

٤٦- وأصبحت الاجتماعات السنوية لرؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات لحقوق الإنسان والمقررين/الممثلين/الخبراء الخاصين ورؤساء الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان، وهي الاجتماعات التي يدعو إلى عقدها المفوض السامي لحقوق الإنسان، محافل هامة للتنسيق. وتعزز هذه الاجتماعات الأعمال المشتركة العاجلة، والبعثات الميدانية، والاجتماعات والمشاورات بشأن حالات حقوق الإنسان في منطقة أو منطقة فرعية معينة. وقد ركزت الاجتماعات في عام ١٩٩٦، ضمن جملة أمور، على متابعة آراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتوصيات المقررين والأفرقة العاملة. وطلب إلى المفوض السامي إعداد دراسة عن الظروف التي يمكنه في ظلها تيسير تنفيذ هذه التوصيات. كما أنه يساعد اللجنة وآلياتها وسائر الأطراف ذات الصلة في آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالاضافة إلى الحكومات، في إقامة وتطوير علاقات عمل متبادلة. ويبحث المفوض السامي في حواره مع الحكومات المسائل التي تناولتها التوصيات الصادرة عن اللجنة وآلياتها. وهناك أنشطة أخرى مقترحة تعوقها القيود المالية الحالية، مثل إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة زيارات المتابعة المنهجية التي يقوم بها المقررون المعنيون بمواضيع بعينها أو الأفرقة المعنية بمواضيع بعينها للبلدان من أجل مساعدة الحكومات في التغلب على أي صعوبات قد تواجهها في تنفيذ التوصيات المقدمة إليها بعد الزيارات الأولى.

باء - المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان

٤٧- تستند الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١ في ميدان حقوق الإنسان إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا، بما في ذلك مبدأ أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً ومبدأ أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. وستنفذ الخطة في إطار البرامج الفرعية الثلاثة التالية: (أ) الحق في التنمية والبحث والتحليل؛ (ب) دعم هيئات وأجهزة حقوق الإنسان؛ (ج) الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم اجراءات تقصي الحقائق في ميدان حقوق الإنسان.

٤٨- ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لإعادة هيكلة مكتب المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان في تحسين إدارة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهو يوم حقوق الإنسان، استهل المفوض السامي موقع حقوق الإنسان للأمم المتحدة على شبكة إنترنيت (hHp://WWW.unhchr.ch) لتلبية الحاجة إلى نشر المعلومات

المتعلقة بحقوق الإنسان في الوقت المناسب وعلى نطاق العالم. ويوفر الموقع على الشبكة للمجتمع الدولي إمكانية وصول سهل إلى اتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان، والوثائق والقرارات ذات الصلة التي إعتمدتها أجهزة وهيئات الأمم المتحدة والمعلومات الشاملة عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيجري استيفاؤها بصفة مستمرة لتلبية احتياجات المجتمع الدولي. وسيبدأ استخدام النسختين الفرنسية والاسبانية متى استكملت النسخة الانكليزية للموقع على الشبكة. وورد عدد كبير من التعليقات الايجابية والمشجعة بشأن الموقع على الشبكة.

٤٩- وفي هذا الإطار، يجري إنشاء نظام متكامل للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وهو نظام يتطلب تغييراً أساسياً في النهج المتبع حالياً في إدارة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومعالجة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في الوقت المناسب، وسلاسة تدفق المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات في نطاق الأمانة هي مجرد عينة صغيرة من الاحتياجات الأساسية التي ينبغي تلبيتها. ويتطلب النظام الجديد تطبيقاً واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات مما يسمح باستعمال شبكة من الحواسيب في إبلاغ قواعد البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وتصميمها وإنشائها واستيفائها وتبادلها، ومعالجة واسترجاع الوثائق إلكترونياً.

٥٠- وقد أسفرت التخفيضات المالية التي حدثت على نطاق المنظومة في عام ١٩٩٦ عن تخفيض الموارد التي توفرها الميزانية العادية لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد بذلت جهود جادة للتقليل إلى أقصى حد من تأثيرها السلبي على القدرة على العمل. بيد أن الحاجة المتزايدة باستمرار إلى مشاركة برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجالات مثل تدابير بناء الثقة، والتعاون التقني، والتعليم، والرصد، وغير ذلك، تجعل من الضروري إنشاء مزيج ملائم ويعتمد عليه يجمع بين موارد الميزانية العادية والتبرعات التي تقدمها الحكومات والكيانات الخاصة. ويناشد المفوض السامي بصفة مستمرة الدول الأعضاء وغيرها المساهمة في هذه المساعي. وقد حظي صندوق الأنشطة الميدانية لحقوق الإنسان، وهو جزء أساسي من صندوق التبرعات لدعم أنشطة المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان، باهتمام ودعم كبيرين من الحكومات. وتلقى الصندوق بالفعل تبرعات من عدة بلدان ومن بينها بلدان نامية.

٥١- ويوفر الهيكل الجديد لمكتب المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان أساساً عملياً لتلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة. والاهتمام بالمسائلة، والعمل الجماعي والقدرة على الاستجابة للطلبات المتزايدة باستمرار، ومنهجيات العمل الجديدة، بما في ذلك الربط بين الوحدات ووجود شبكة معلومات أكثر فعالية، جميعها أمور بدأت بالفعل تحقق نتائج ملموسة لاحظتها البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك، والوكالات والبرامج، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والاجراءات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين.

ثامناً - عام ١٩٩٨ - عام حقوق الإنسان

٥٢- إن الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وهو معيار إنجاز موحد لجميع الناس في جميع الدول، تشكل فرصة مثالية للتفكير المتعمق في حقوق الإنسان ومستقبلها. وقد وفر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وسيلة لتقييم التقدم المحرز والصعوبات التي تكتنف إعمال حقوق الإنسان بربط الذكرى السنوية الخمسين بالاستعراض الخمسي لإعلان وبرنامج عمل فيينا. ومن ثم ينبغي أن يتيح عام ١٩٩٨ الفرصة للقيام بما يلي: (أ) دعم تعزيز وحماية

حقوق الإنسان على نطاق العالم؛ (ب) استعراض وتقييم التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي؛ (ج) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا؛ (د) التفكير في سبل ووسائل لمواصلة تطوير برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل مواجهة التحديات الحالية والمقبلة.

٥٣- وينبغي أن تعطي الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية قوة دفع لحركة تُنظم على نطاق العالم من أجل جعل الاحتفال بذكرى صدور الاعلان العالمي إطاراً لالتزام متجدد تجاه حقوق الإنسان، وتجاه من يعانون من القمع، وتجاه الأجيال القادمة. ولكي يشارك الناس مشاركة تامة في الاحتفال بالذكرى السنوية، ينبغي أن تنظم البرامج والأنشطة في المجتمعات المحلية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمدارس ورجال الأعمال وسائر الشركاء المعنيين. وستبرهن هذه الحركة العالمية على أن حقوق الإنسان تعكس لا الآمال والمطامح فحسب وإنما أيضاً المصالح الأساسية والمطالب المشروعة لجميع الناس في جميع القارات. وكانت الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مطلع القرن الحادي والعشرين: من القبول إلى التنفيذ"، التي نظمتها حكومات بولندا وألمانيا وجنوب أفريقيا في وارسو في يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أول حدث دولي يندرج في إطار الذكرى السنوية الوشيكة.

٥٤- ويوفر عام ١٩٩٨ التاريخي الهام فرصة مناسبة للحكومات للتفكير فيما يمكن إتخاذه من إجراءات لتعجيل تقدم قضية حقوق الإنسان في جميع البلدان، ويشمل ذلك، بحسب الاقتضاء، التصديق على معاهدات حقوق الإنسان، وإجراء مناقشات برلمانية تستهدف تطوير تشريعات حقوق الإنسان، وتدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وإن وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان يمكن أن يوفر إطاراً لمختلف البرامج والأنشطة، ومن ثم يسهم بصورة كبيرة في الاحتفال على المستوى القطري بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي وبغية تحقيق ذلك، قد ترغب الحكومات في إنشاء لجان وطنية للاحتفال بذكرى صدور الاعلان العالمي.

٥٥- وفي عام ١٩٩٦، بدأت لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة الأعمال التحضيرية المتعلقة بالذكرى السنوية وأشارتا بوضوح إلى أهميتها. وقد طلبتا، في قرارهما ١٩٩٦/٤٢ و٥١/٨٨ على التوالي، إلى المفوض السامي أن ينسق هذه المساعي. وعرض المفوض السامي، في تقريره إلى الدورة العادية والخمسين للجمعية العامة، موجزاً لأنشطة حقوق الإنسان ذات الصلة في عام ١٩٩٨. وفي عام ١٩٩٦، استهل المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان المشاورات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة وهي المشاورات التي ستوفر محفلاً مستمراً طوال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، خاطب المفوض السامي لجنة التنسيق الإدارية بالأمم المتحدة لعرض الفكرة العامة للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨. وستدرس لجنة التنسيق الإدارية التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية في اجتماعها الذي سيعقد في نيسان/أبريل. وبدأ اجتماع المفوض السامي مع مجتمع المنظمات غير الحكومية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المشاورات المتعلقة بالتخطيط للذكرى السنوية الخمسين مع المجتمع المدني. ووضعت تفاصيل خطة الأنشطة الخاصة التي لا تشمل المفوض السامي/مركز حقوق الإنسان فحسب وإنما أيضاً الأنشطة التعاونية مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة. كذلك بعث المفوض السامي برسائل إلى رؤساء الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية لدعوتها إلى التعاون الوثيق في الأعمال التحضيرية لعام ١٩٩٨. ويوفر الموقع الجديد لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على شبكة أنترنت، من خلال قسمه الخاص بـ "الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي"،

أداة عملية للاتصال والتنسيق بين جميع الشركاء الذين تشملهم الأعمال التحضيرية. وفي عام ١٩٩٧، يعتزم المفوض السامي مواصلة المشاورات القطاعية مع جميع الشركاء لمناقشة الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية.

٥٦- وينبغي أن يشمل استعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، خلال الأعوام الخمسة الأولى المنصرمة منذ اعتماده، تحليلاً شاملاً للإنجازات المتحققة والعقبات التي ما زالت تعترض سبيل التنفيذ الكامل للتوصيات المعتمدة في فيينا. وسيكون إجراء نقاش صريح وحر بالغ الأهمية للجهود المقبلة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ومن المفيد القيام مقدماً بتحديد الدور الذي ينبغي أن تؤديه لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. والحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مدعوة لبدء الإعداد لتقديم تقاريرها وآرائها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، طبقاً للفقرة ١٠٠ من الفرع ثانياً من هذه الوثيقة[٣].

٥٧- ولعل لجنة حقوق الإنسان تود أن تشرع في عام ١٩٩٨ في تقييم أولي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. ويمكن أن تسهم نتائج هذه المناقشة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وتبادل الآراء هذا سيعززه بصورة كبيرة إجراؤه أثناء الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات اللجنة. وأيد المجلس، في مقرره ٢٨٣/١٩٩٦، توصية لجنة حقوق الإنسان (٨٣/١٩٩٦) بتكريس الجزء التنسيقي من دورته في عام ١٩٩٨ لمسألة المتابعة المنسقة لإعلان وبرنامج عمل فيينا وتنفيذهما تنفيذاً منسقاً، باعتبار ذلك جزءاً من المتابعة المنسقة الشاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وستكون هذه مناسبة ممتازة لتحليل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا في شتى أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٥٨- ولعل الجمعية العامة تود أن تجري في عام ١٩٩٨ تحليلاً شاملاً للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا وأن تنظر في توصيات لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم فإن تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا سيسلط الضوء على أنشطة جميع العناصر الفاعلة المشتركة، بما في ذلك المنظمات الدولية والاقليمية غير الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٥٩- وتوافر إعداد متعدد الأوجه وملائم في توقيته للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي ولاستعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا سيسهم اسهاماً كبيراً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وينبغي أن يتمسك المجتمع الدولي في هذا المسعى بروح التضامن والتعاون.

الحواشي

(١) يرد عرض كامل للبرنامج ومختلف عناصره في تقرير الأمين العام ذي الصلة إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1997/86).

(٢) انظر أيضاً "Note by the Secretariat on human rights and thematic procedures" (E/CN.4/1997/38)، التي تتضمن استنتاجات وتوصيات مختلف الخبراء المكلفين بآليات خاصة بمواضيع بعينها.

(٣) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة ١١٨/٥١ المعنون "التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما".